جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني

Republic of Iraq
Al-Sunni Endowment

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

مجلة علميَّة فصلية محكَّمة

اقرأ في هذا العدد:

حرية الرأي والتعبير في عصر الرسالة
أ.د. ساجدة محمد زكي محمود

الرؤيا الإصلاحية الاجتماعية في فكر الشيخ محمد الغزالي «رحمه الله»
أ.م.د. محمد سعيد عبد - أ.د. محمود جاسم معيدي

موقفُ الماتريديةِ من مسألة المائيةِ عند الضرارية (دراسة نقدية)
أ.م.د. أحمد عبد الجبار عمران القاضي

إمكانات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم التفسير (الواقع والطموح)
أ.م.د. عباس مطلك عباس

البناء الانفعالي والذهني في شخصية امرئ القيس ومعلقته
أ.م.د. إياد سالم إبراهيم نمال الجنابي

المقدّس بوصفه استراتيجية خطابية في هاشميات الكُمَيْت بن زيد الأسدي قراءة في التمثيل الشعري والدلالة
أ.م.د. جمال فاضل فرحان

أزمة الهوية في رواية (زينب وماري وياسمين) لميسلون هادي
أ.م.د. غانم أحمد حسين علوان

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

الجزء الأول - العدد السادس والخمسون
ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - حزيران ٢٠٢٦ م

الجزء
١
العدد ٥٦
ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - حزيران ٢٠٢٦ م

Al- Imam Al-Adham University College

A.D 2026 A.H 1447

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

العدد السادس والخمسون

«الجزء الأول»

ذي الحجة ١٤٤٧ هـ
حزيران ٢٠٢٦ م

هيئة تحرير المجلة لسنة ٢٠٢٦م

أ. د. صلاح الدين فليح حسن - عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة المشرف العام
أ.د. فهيمي أحمد عبد الرحمن رئيس التحرير
أ.م.د. علي داود خلف مدير التحرير
أ.د. إسماعيل عبد عباس عضو
أ.د. محمود عبد العزيز محمد عضو
أ.د. حقي إسماعيل محمود عضو لغوي
أ.د. حسام مشكور عواد عضو
أ.د. محمد عبد القادر عجاج عضو مترجم إنكليزي
أ.د. وسام محمد خليفة عضو
أ.د. أحمد ياسين معتوق عضو
أ.د. خالد مصطفى عبيد عضو
أ.د. نور سعد محسن عضو
أ.د. وصفي عاشور أبو زيد / تركيا عضو
أ.د. محسن المطيري / الكويت عضو
أ. د. لبنى خميس مهدي / وزارة التعليم العالي عضو
أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن الطه عضو
أ.م.د. محمد صالح حسن / دائرة البحوث عضو

شروط النشر في مجلة
كلية الإمام الأعظم الجامعة / العراق

الرقم الدولي ISSN: 1817 - 6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو ٨١٨ في ٢٠٠٥/٣/١٧م

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، مجلة إنسانية من المجلات العلمية الأكاديمية الرصينة، وقد صدرت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاعتمادها بالرقم: بت/٨٦٤ في ٢٠٠٥/٥/٢٤.

شروط النشر العامَّة:

تسعى هيئة التحرير في مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة إلى الارتقاء بمعامل التأثير (impact Factor)، تمهيدًا لدخول المستوعبات العلمية العالمية، وعليه تنشر مجلة الكلية البحوث التي تتسم بالرصانة العلمية والقيمة المعرفية، وبسلامة اللغة، ودقة التوثيق وفق الشروط الآتية:

١. ألَّا يكونَ البحث منشورًا سابقًا في مجلة أخرى، وألَّا يكونَ جزءًا من بحث سابقٍ منشورٍ، أو من رسالة جامعية، وعلى الباحث أن يوقّع نموذجَ تعهدٍ بألَّا يكونَ البحث منشورًا، أو سبق تقدّيمه للنشر في مجلة أخرى، وألَّا يقدّمه للنشر في مجلة أخرى بعد نشره في مجلة كليتنا، وأن يوافق على نقل حقوق نشر البحث إلى المجلة في حال قبول نشره.

٢. ألَّا يذكر اسم الباحث أو أيّ إشارة تدلُّ عليه في متن البحث؛ لضمان سرية وحيادية عملية التحكم.

٣. ألَّا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) كلمة، مع المصادر والملاحق، أو ألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٤. أن تحتوي الصحيفة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية والإنجليزية.

ب. اسم الباحث ودرجته العلمية وتخصصه باللغة العربية والإنجليزية.

ج. مكان عمل الباحث باللغة العربية والإنجليزية.

د. رقم هاتف الباحث وبريده الإلكتروني الجامعي.

٥. يقدّم الباحث ملخصًا (باللغة العربية والإنجليزية) لا يقل على (١٥٠) كلمة.

٦. يوضع بعد الملخص (Abstract) مباشرة الكلمات المفتاحية لموضوع البحث (Keyword)، باللغة العربية والإنجليزية.

٧. على الباحث اتّباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر، وأخلاقيات البحث العلمي بما يتوافق مع سياسة المجلة.

٨. تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (APA) النظام الامريكي وكما ياتي:

- مع تطور الحياة (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٥).
- قائمة المصادر باللغة العربية (APA).
- قائمة المصادر باللغة الإنكليزية (APA).

٩. الاستشهاد بعددين من أعداد المجلة المنشورة سابقًا والمرفوعة في الموقع الإلكتروني الخاص بكليتنا في الرابط الإلكتروني: https://www.iasj.net/iasj/journal/224/issues.

١٠. تطبق المجلة نظام فحص الاستلال الإلكتروني باستخدام برنامج (Turnitin) ويرفض نشر الأبحاث التي تتجاوز فيها نسبة الاستلال ٢٠٪.

١١. يخضع البحث لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير في المجلة، وذلك لتقرير أهلية البحث للتحكيم، ويحق لها أن تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الأسباب.

١٢. تتبع المجلة التقويم المزدوج السري لبيان صلاحية البحث للنشر، إذ يعرض البحث المقدّم للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص، ويتم اختيارهما بسرية مطلقة، بالإضافة إلى عرض البحث على خبير لغوي لتقويم سلامته اللغوية.

١٣. الأبحاث التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها لتكون صالحة للنشر، تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة عليها، وخلاف ذلك لا يتم استلام البحث، وستتم مراجعة البحث من قبل هيئة التحرير للتأكد من التزام الباحث بالأخذ بجميع الملاحظات المثبتة من قبل المقيمين.

١٤. تُعبِّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة.

١٥. تنشر المجلة أعدادًا خاصة بالمؤتمرات العلمية المتوافقة مع تخصص المجلة.

١٦. أجور نشر البحث: يدفع الباحث (٥٠) ألف دينار لتغطية أجور التحكيم، ويكمل دفع بقية الأجور عند قبول البحث للنشر.

١٧. تخريج النصوص القرآنية والحديث النبوي الشريف على ضوء المنهج العلمي الدقيق الكامل.

١٨. يزود الباحث بنسختين مستلة، بعد النشر.

٢٠. يتم إرسال الأبحاث على منصة المجلة https: //journal.imamaladham.edu.iq/ index.php/al - Imam - Al - Adham/user/register. أو من خلال مسح رمز QR في أعلى الصفحة.

شروط النشر (الفنيَّة):

١ - يقدّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٢ - تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (APA) النظام الامريكي وكما ياتي:

• مع تطور الحياة (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٥).

• قائمة المصادر باللغة العربية (APA).

• قائمة المصادر باللغة الانكليزية.

٣ - حجم الخط ل (١٦).

٤ - نوع الخط باللغة العربية (Simplified Arabic) واللغة الإنجليزية (Times New Roman) . - ملاحظة: في حال عدم الأخذ بشروط النشر نعتذر عن استلام البحث ونشره. - يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع إبكار أو التواصل عبر البريد الإلكتروني magazine@ imamaladham.edu.iq.

أو الاتصال بمدير التحرير عبر الهاتف (٠٠٩٦٤٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.https://www.iasj .net/iasj/journal/224/issues

مميزات المجلة:

١ - سياسة الوصول المفتوح: جميع الأبحاث متاحة مجاناً فور نشرها.

٢ - تُنشر أربعة أعداد سنوياً منذ عام ٢٠٠٥.

٣ - تستخدم برامج متقدمة للكشف عن الانتحال لضمان الأمانة العلمية.

٤ - تُعنى بنشر الأبحاث التي تواكب التطورات وتسهم في معالجة قضايا المجتمع والحد من الظواهر السلبية.

٥ - تنشر أعمال المؤتمرات والندوات المتخصصة.

كلمة العدد السادس والخمسين

مع إسدال الستار على موسم الامتحانات النهائية، يحسن التوقف عند مرحلة توصف بأنها خاتمةً لجهدٍ علمي امتد لأيام طوال من العمل الأكاديمي، وتليها مرحلة لا تقل أهمية في رسالة الأستاذ الجامعي، وهي مرحلة البحث العلمي والإنتاج المعرفي.

فإن الحياة الجامعية لا تُقاس بفاعلية برامجها التعليمية فحسب، بل بقدرتها على إنتاج المعرفة وتطويرها، والإسهام في معالجة قضايا المجتمع والإنسانية.

فدور الأستاذ الجامعي لا ينتهي عند حدود التدريس فحسب، بل يبدأ فصل جديد من النشاط العلمي والمهني، والإسهام في رفع المكانة الأكاديمية لمؤسساتنا من خلال إنتاج معرفي يتسم بالجدة والمنهجية والأثر لا سيما بما يتكلل بنتاج البحث العلمي الذي يرفد العلوم بنتاجات علمية رصينة.

هيئة التحرير

المحتويات

١. حرية الرأي والتعبير في عصر الرسالة ١١
أ.د. ساجدة محمد زكي محمود .....
٢. موقفُ الماتريديةِ من مسألة المائيةِ عند الضراريةِ (دراسة نقدية) ٣٧
أ.م.د. أحمد عبد الجبار عمران القاضي .....
٣. البناء الانفعالي والذهني في شخصية امرئ القيس ومعلقته ٥٥
أ.م.د. إياد سالم إبراهيم نمال الجنابي .....
٤. المقدّس بوصفه استراتيجية خطابية في هاشميات الكُمَيْت بن زيد الأسدي قراءة في التمثيل الشعري والدلالة ٨٩
أ.م.د. جمال فاضل فرحان .....
٥. أثر القواعد الفقهية في إختلاف الأحكام بين المذاهب (دراسة فقهية مقارنة) ١١٩
أ.م.د. طالب أحمد عواد .....
٦. إمكانات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم التفسير (الواقع والطموح) ١٦٥
أ.م.د. عباس مطلك عباس .....
٧. أزمة الهوية في رواية (زينب وماري وياسمين) لميسلون هادي ١٨٧
أ.م.د. غانم أحمد حسين علوان .....
٨. الرؤيا الإصلاحية الاجتماعية في فكر الشيخ محمد الغزالي «رحمه الله» ٢١٧
أ.م.د. محمد سعيد عبد .....
أ.د. محمود جاسم معيدي .....
٩. التماسك النصي في ديوان زمان الصمت (قصيدة عتبة بيضاء أنموذجاً) - دراسة نحوية - .. ٢٥١
م. سوزان كامل عبد غيلان .....
١٠. أثر المتابعات والشَّواهد في تغيير أحكام الحديث ٢٧٩
م.د. أحمد عطا الله رحيم عبدالرزاق الكبيسي .....
١١. الحرب التجارية في السيرة النبوية ٣٠٥
م.د. أحمد علوان صالح الجبوري .....

١٢. تجليات البلاغة العربية في الشعر الحديث (دراسة تطبيقية على نماذج مختارة).... ٣٢٣
م.د. حامد خليل مطر.....
١٣. حديث (إِنَّ أَمَامَ الدَّجَّالِ سِنِينَ خَدَّاعَةً) «دراسة نقدية موضوعية» ٣٤٣
م.د. حردان عبد إبراهيم.....
١٤. النظام القانوني لسوء النية وأثره على العلاقة التعاقدية..... ٣٦٧
م.د. رؤى عبد الستار صالح .....
١٥. تأثير التسويق الوردي في تشكيل مواقف النساء تجاه العلامة التجارية وانعكاسها على نوايا الشراء في سوق السلع الفاخرة..... ٣٨٩
م.د. محمد صالح حسن النداوي .....
١٦. الجواز عند ابن جني في كتاب اللمع - دراسة نحوية - ٤٣٥
م.د. مهند عبد الجبار حسن.....
١٧. الخلاف النحوي في الأصول لابن السراج (٣١٦هـ) (دراسة إحصائية)..... ٤٦٣
م.د. نور أحمد عبد الله اكريم.....
١٨. التلاحم السياقي والوحدة البنائية في القرآن الكريم علم المناسبات أصولاً وتطبيقاً... ٤٩٣
م.م. الهام زيد عبيد .....
١٩. منهج الإمام نظام الدين النيسابوري (ت٧٣٠هـ) في الرد على المشبهة والمجسمة من تفسيره غرائب القرآن ورغائب الفرقان - دراسة عقدية - ٥١١
م.م. خضير عامر خضير.....
٢٠. الإمام الجويني (ت ٤٧٨ هـ) ومنهجه بكتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة ٥٣٣
م.م. عبد المجيد رشيد عبد المجيد .....
٢١. البنية الطبقية وأثر التحولات الاجتماعية في تشكيل شخصيات الرواية: رواية «مواسم البراءة» أنموذجًا ٥٤٩
م.م. فارس فاضل محمود .....
٢٢. المنهج التربوي لوصايا لقمان لإبنه في سورة لقمان ٥٦٩
م.م. قاسم محمد أحمد المجمعي .....
٢٣. تطبيقات قاعدة المشقة تجلب التيسير في السفر المعاصر (الطيران) نموذجاً..... ٥٩٣
م.م. هبة مجيد أحمد.....

الخلاف النحوي في الأصول لابن السراج (٣١٦هـ) (دراسة إحصائية)

Grammatical Disagreement in al Uṣūl by Ibn al - Sarrāj (d. 316 AH): A Statistical Study.

إعداد الباحثة

م.د. نور أحمد عبد الله اكريم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مركز البحوث النفسية

Ph.D.Noor Ahmed Abdullah

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Center for Psychological Research

Noorahmad.abdallah@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 10 / 5 / 2026

المُلخص

تناول هذا البحث موضوع الخلاف النحوي في كتاب «الأصول» لابن السراج بالدراسة التحليليَّة الإحصائيَّة ويستهدفُ البحث الكشفَ عن نوعِ هذا الخلاف واتجاهاته؛ إذ ينطلقُ من فرضية أنَّ الخلاف النحويَّ يُعدّ إحدى القضايا التي شاعت في كتب النحو، وكان لها دورٌ مهمٌّ في إثراء الدرس النحوي وبنائه، فقدد كان سببا في إثارة الصراع بين المدرستين البصرية والكوفيّة، وتجاوز أثرهُ إلى إيقاد خلافات داخلَ أَعلامِ المدرسة الواحدة. واعتمدتُ منهجاً إحصائياً تحليليًا، فقمتُ بحصر المسائل الخلافيَّة في كتاب «الأصول» وتصنيفها وفق محاور ثلاثة: الأصول النحويَّة، والفروع النحويَّة، والمسائل الصرفيَّة، وبيان رأي ابن السراج في المسائل التي دار حولها الخلاف. وقد سبقتني دراسات كثيرة في بحث المسائل الخلافية في الأصول، إلّا أنّ عملي في هذا البحث يختلف عنهم في أنه اتخذ الاحصاء والاستقصاء وهذا ما افتقرت إليه تلك الدراسات آملُ أن يسدَّ البحث هذه الثَّغرةَ، ولستُ أتَّهمها بالتقصير أو الإهمال فلكلٍّ جهدُهُ وطريقتُهُ.

وقُسّمتُ البحث على ثلاثة مباحث: عرضتُ في المبحث الأول خلاف ابن السراج مع البصريين، وفي الثاني خلاف ابن السراج مع الكوفيين، وفي المبحث الثالث عرضتُ مسائل بصريَّة نقلها ابن السراج دون أن يكون طرفاً فيها. وأظهرت الدراسة أنَّ ابن السراج لم يكن تابعًا خالصًا لمذهب البصريّين، بل خالفَهم، وأشهر من خالفهم ابن السراج شيخ البصريين سيبويه ثمَّ المبرد، في مسائل كثيرة، وخالف الكوفيين في مسائل أخرى، وقد ظهر بالتتبع والاستقراء أنّه كان ذا نزعةٍ متحررة تتمتع بالاستقلالية في الاراء. وقد بلغ مجموع المسائل التي خالف فيها البصريين (٣٨) مسألة، مقابل (٢٨) مسألة خالف فيها الكوفيين، مع تنوعت هذه الخلافات بين الأصول والفروع والصَّرف، وبيّنت النتائج أنَّ ابن السراج اتبع منهجاً تأصيلياً قائماً على عرض الأقوال وتعليلها والترجيح بينها، مع ميلٍ إلى الجمع بين المذهبين، وهو أقربُ إلى الاتجاه البغدادي في النّحو. وأظهرت الدراسة اعتماده على التعليل النحويِّ في دعم آرائه، وتركيزه على الخلافات الدقيقة الفرعية أكثر من القضايا الكُبرى.

وقد مثَّل كتاب «الأصول» مصدراً مهماً ومتقدِّما في توثيق الخلاف النحوي، وقد عكس الكتاب شخصية مستقلة لابن السراج و عقلا نحويا علميا مهما، وأسهمت الكتاب في

تطوير الدرس النحوي وكان له تأثير كبير في تبويب وتهذيب أبواب النحو.

الكلمات المفتاحية: (الخلاف، ابن السراج، الأصول).

Abstract:

This study examines the phenomenon of grammatical disagreement in Ibn al - Sarrāj's al - Uṣūl through an analytical and statistical approach aimed at uncovering the nature and orientations of such disagreements. It is based on the premise that grammatical disagreement constitutes a fundamental pillar in the development of Arabic grammatical scholarship, and that it is not confined to the well - known conflict between the Basran and Kufan schools, but also includes disagreements within each school.

The researcher adopts an analytical - statistical methodology by identifying and classifying the disputed issues in al - Uṣūl into three main categories: grammatical principles, subsidiary grammatical issues, and morphological matters, while also examining Ibn al - Sarrāj's positions in terms of agreement and disagreement. Although the study does not claim complete originality—given that many scholars have previously addressed such disputes—it contributes a quantitative statistical analysis that has not been previously undertaken.

The research is divided into three sections: the first explores Ibn al - Sarrāj's disagreements with Basran grammarians, the second addresses his disagreements with Kufan grammarians, and the third presents Basran issues he transmitted without directly engaging in them.

The findings reveal that Ibn al - Sarrāj did not adhere strictly to the Basran school; rather, he diverged from leading Basran authorities, particularly Sībawayh and al - Mubarrad, in numerous cases, while also opposing Kufan views in others, reflecting a degree of intellectual independence. The study identifies a total of 38 instances of disagreement with Basrans and 28 with Kufans, spanning principles, subsidiary issues, and morphology.

Furthermore, the results indicate that Ibn al - Sarrāj employed a foundational method based on presenting, analyzing, and weighing different opinions, with

a tendency toward synthesizing elements from both schools—an approach akin to the Baghdadian grammatical trend. The study also shows that he relied on grammatical reasoning to support his views, with a particular focus on detailed subsidiary disagreements rather than major theoretical issues.

The study concludes that al - Uṣūl represents a significant source for documenting grammatical disputes and reflects Ibn al - Sarrāj's independent scholarly character, which contributed to the development of Arabic grammar through critical reassessment and systematic analysis of earlier scholarly views

Keyworde: Disagreement,Ibn al - Sarraj, Al - Usul.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى من سار على نهجه واتبع سنته إلى يوم الدين.

أمَّا بعد؛ فمما لا شكَّ فيه أنَّ موضوع الخلاف في النحو العربي من أبرز ما تناوله الدرس النحوي قديماً وحديثاً، فقد عرضَ له الباحثون وناقشوه وبسّطوا القول فيه. واختلفت مناهجهم في ذلك وتعددت آرائهم في تأييد فكرة وجود الخلاف البصري الكوفي وعدمه.

ومن اطلاعي على عنوانات المصادر التي تناولت موضوع الخلاف النحوي وجدت أن أكثر تلك المصادر تناولت الخلاف البصري الكوفي، ولم أجد سوى القليل منها تناول الخلاف البصري البصري والخلاف الكوفي الكوفي.

كما ترسخ في أذهان أبناء العربية آراءً عن النحو الكوفي وقيمته في بناء علم النحو العربي ظنا منهم أن النحو الكوفي بُني وتأسس على مخالفة النحو البصري، متجاهلين، القيمة الحقيقية والقواعد الأساس التي جاء بها النحويون الكوفيون. وقد يعود السبب في ذلك إلى قلة ما وصل إلينا من مصادرهم مقارنة بمصادر البصريين، فمن تتبع آرائهم ونتاجهم فسينظرُ في كتاب (معاني القرآن) للفراء، و(مجالس ثعلب) للأبي العباس، و(إيضاح الوقف والابتداء)، و(شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) لأبي بكر الانباري، وغيرها من المصادر المحدودة في النحو الكوفي. أما المصادر البصريّة فقد أغنت مكتباتنا بما حملته من مؤلفات كثيرة لعلماء أجلاء رسموا الخطوط الواضحة للنحو العربي.

إن المتتبع لتأريخ النحو يعي تماماً أن هذا العلم إنما أنبنى واستوى على الخلاف. وليس هذا بالأمرالخفي، فثمة إشارات أن الخلافات وقعت بين النحويين أنفسهم وبين عامة العرب، وبينهم وبين الشعراء.

تبلورت هذه الخلافات لتشكل فيما بعد المذهبين أو المدرستين البصرية والكوفية لتقوم عليها دراسات كثيرة شغلت الباحثين قديماً وحديثاً. وامتلأت كتب النحو بالمسائل الخلافية وعرض آراء المذهبين البصري والكوفي، مما أدى إلى كثرة الحشو، والأطناب والإسهاب في الأبواب النحوية متبعين في ذلك منهج الفلاسفة والمناطقة الذين تأثر بهم النحويون في تلك الحقب الزمنية، وهذا بدوره صعب النحو وانحرف به من غرضه الأساس لخدمة القرآن

الكريم، والحفاظ على اللغة العربية من اللحن إلى عرض الخلافات وتعدد الآراء والتعليل لإثبات حجة كل من الفريقين.

وعزا كثير من الباحثين أسباب الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة إلى عاملين: الأول: منهجي يتعلق بأسبقية البصرة في جمع اللغة وتدوينها وضع المقاييس النحوية وتحديدها، وتأخُّر الكوفيين عن النحو بسبب انشغالهم بعلومٍ أخرى كالقراءات وجمع الحديث، واستشهاد الكوفيين بالبيت النادر والشاذ. والثاني حسد الأقران الذي حمل بعضهم على التعصب وحبُّ الشهرة إلى المخالفة.

أمَّا بحثي هذا فقمت فيه بإعداد جداول إحصائيَّة للمسائل الخلافيَّة لكي أقف على حقيقة الخلاف، فوجدت أن مخالفته لأصحاب مذهبه أكثر بكثير من مخالفته للكوفيين. وأنَّه من أصحاب المذهب البغدادي الذي اتسم بالخلط بين المذهبين.

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، و ثلاثة مباحث:

· المبحث الأول خلاف ابن السراج مع البصريين.

· المبحث الثاني خلاف ابن السراج مع الكوفيين.

· المبحث الثالث ذكرت فيه بعض المسائل التي خالف فيها البصريون فيما بينهم وعرضها ابن السراج دون أن يعلق عليها.

ثم دراسة إحصائية بالأعداد تبين المفارقات بين خلافه مع البصريين والكوفيين. وملخص البحث يشير إلى النتائج التي توصلت إليها من هذه الدراسة الموجزة.

التمهيد:

قبل الدخول في المسائل الخلافية لا بدّ من التعريف بابن اسراج وكتاب الأصول بصورةٍ موجزة.

إبن السراج: هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، جاء لقبه نسبة إلى عمل السروج. كان أحد الأئمة المشاهير المجمع على فضله، وجلالة قدره في النحو والآداب. أخذ الأدب والنحو عن أبي العباس المبرد(٢٨٥هـ) وأخذ عن جماعة من الأعيان كأبي سعيد السيرافي(٣٦٨هـ)، وعلي بن عيسى الرماني(٣٨٤هـ) (البغدادي، صفحة ٣١٢/٣). نشأ ببغداد وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد موت المبرد (ابن خلكان، صفحة ٣٣٩/٤)

نشأ ابن السراج بعد تكامل وانتهاء طبقات النحاة البصريين والكوفيين، نشأ ببغداد ومات فيها لكن مذهبه بصري، أو هكذا ارتضى لنفسه أن يكون من البصريين؛ لأن الأسس التي يرجع إليها والمصطلحات والمسائل الخلافية التي يستعملها ليست بغدادية؛ لأنه لا توجد مدرسة بغدادية بهذا المعنى. (ابن السراج، صفحة ١).

التعريف بكتاب الأصول:

يُعَدُّ كتاب الأصول من أبرز المصنفات في علم النحو العربي، ومن أهم المراجع التي يُعوَّل عليها عند اختلاف الروايات واضطراب النقل؛ إذ يحتل مكانة متقدمة بين كتب هذا الفن، حتى عُدَّ من أخطر المؤلفات النحوية بعد كتاب سيبويه. وقد أولى مؤلفه عنايةً فائقة بآراء أئمة النحو، كسيبويه والمبرِّد والأخفش، مما جعله مصدرًا أساسًا لكل من أراد التعمق في مذاهب هؤلاء الأعلام، والوقوف على آرائهم في المسائل النحوية. (الطناحي، صفحة ٣).

وقد تداول بعض المتأخرين عبارة مفادها أن النحو كان «مجنونًا حتى عقلَّه ابن السراج» (الحموي، ١٩٩٣ م، صفحة ١٩٨/١٨)، ويُراد بذلك أن المؤلفات السابقة على هذا الكتاب كانت تتسم بطرائق عرض متعددة؛ فمنها ما كان شاملاً لمختلف القضايا النحوية، كما في كتاب سيبويه، غير أنه اتصف بالتعقيد مما صعَّب الإفادة منه على الدارسين، ومنها ما اقتصر على بعض الجوانب، كما في تصريف المازني الذي ركّز على المسائل الصرفية. أما النوع الثالث فتمثل في الكتب التي عرضت المسائل النحوية متفرقة دون تنظيم منهجي واضح، كما في كتب معاني القرآن ومجازه وإعرابه، مثل مصنفات أبي عبيدة والأخفش والفراء والزجاج. ويمكن إضافة نوع رابع تمثّل في المؤلفات التي ضمّت مسائل نحوية متفرقة، كما في كتاب المجالس لثعلب وكتاب الكامل للمبرِّد.

ويُعَدُّ كتاب المقتضب للمبرِّد محاولةً أولى للجمع بين الشمول والسهولة مع قدر من حسن التنظيم، إلا أنه لم يلتزم ترتيبًا منهجيًا دقيقًا، فوقع التداخل في بعض أبوابه، على غرار ما في كتاب سيبويه. ومن ثم جاء كتاب الأصول ليحقق قدرًا أوفى من الجمع بين الترتيب المنهجي والشمول في عرض المادة النحوية، مما أكسبه هذه المكانة العلمية المتميز، وهذا ما قصدهُ المؤرخون حيت قالوا أنّهُ عقّل النحو. (ولد اباه، ٢٠٠٠م، الصفحات ١٥٦ - ١٥٧).

المبحث الأول: مسائل خالف فيها البصريين

١ - خلافه في الأصول النحوية.

٢ - خلافه في الفروع النحوية.

٣ - خلافه في مسائل النظام الصرفي.

أولاً: خلافه في الأصول النحوية

١ - المسألة الأولى: (ما) أهي اسم أم حرف؟

خالف ابن السراج سيبويه في (ما) اسمٌ هي أم حرفٌ، فعدّها ابن السراج اسماً؛ لأن أصلُها لابد أن تشتمل على ضمير، بينما ذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة (أن)؛ ولذلك استحسن المبرد رأي سيبويه وصوَّبه، و وافقهم أبو علي الفارسي والرضي، أما الأخفش فكان رأيه موافقا لرأي ابن السراج. (الأنباري، صفحة ٥٢٦/٢)

٢ - إن المخففة إذا كانت بمعنى (ما) هل تعمل عمل (ما) في نصب الخبر؟

ذهب سيبويه إلى أن (إن) المخففة لا ينصب خبرها؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر كما تدخل على ألف الاستفهام ولا تغير الكلام، خالفه ابن السراج حين اتفق مع شيخه المبرد فأجازوا نصب خبرها على التشبيه ب (ليس) كما فعلوا ذلك في (ما)، ووافقهم الكسائي في ذلك، وخالفهم الفراء، وأبو علي الفارسي. (الأنباري، صفحة ١٥٩/١) .

٣ - هل يجوز وصف المعارف بالجمل؟

اختلف ابن السراج مع الأخفش في إجازة وصف المعارف بالجمل، فذهب الأخفش إلى جواز ذلك بأن يجعلهُ حالاً، وتأويل قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، فقال: (حصرةً صدورهم) أو(حصرت صدورهم)، و(حصرة) اسم نصبهُ على الحال. أما ابن السراج فلم يجز ذلك، وعدّهُ قبيحاً، وهو بذلك وافق المبرد وارتضى أبو حيان رأي الأخفش والكوفيين، فنجد ابن السراج هنا قد خالف بعض البصريين والكوفيين. (ابن السراج، صفحة ٢٥٤/١) .

٤ – (حاشا) حرفٌ هي أم فعلٌ؟

في حرفية (حاشا) أو فعليتها اختلف البصريون فيما بينهم، فسيبويه وأكثر البصريين وابن السراج يذهبون إلى إنها حرف دائماً بمنزلةِ (إلا)، لكنّها تجرّ المستثنى، وذهب الجرمي والمازني والمبرد والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل حرفاً جاراً كثيراً، وفعلاً جاراً متعدياً قليلاً. (الأنباري، صفحة ٢٢٦/١) .

٥ - هل المعارف تكون معارفَ قبل النداء، وهي في النداء معرفة كما كانت، أو هي معرفة بالنداء فقط؟

خالف ابن السراج أستاذهُ المبرد، فذهب الأخير إلى أنها معرفة بالنداء فقط، بينما ذهب ابن السراج إلى أن المعارف معارف قبل النداء، وهي في النداء معرفة كما كانت. (ابن السراج، صفحة ٣٣٠/١)

٦ - هل يجوز الفصل بين حروف الجر وما عملت فيهِ؟

اختلف ابن السراج مع الأخفش في إجازة الفصل بين حروف الجر وما عملت فيهِ، فذهب الأخفش إلى جواز ذلك، فيما ذهب ابن السراج إلى عدم جواز ذلك. (ابن السراج، صفحة ٣١٩/١)

٧ - هل يجوز وقوع الفعل إذا كان في معنى الماضي مع (إن) الشرطية؟

خالف ابن السراج أستاذهُ المبرد في جواز وقوع الفعل إذا كان بمعنى الماضي مع (إن) الشرطية، فأجازهُ المبرد وردّهُ ابن السراج. (المبرد، صفحة ٥٠/٢)، و (ابن السراج، صفحة ٢٤٨/٢)

٨ – في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليهِ.

ذهب البصريون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليهِ في ضرورة الشعر؛ لأنَّ الظروف في مواقع لا تكون فيها غيرها، وأجاز المبرد ذلك، فيما ذهب ابن السراج إلى عدم جواز ذلك. (ابن السراج، صفحة ٢٢٦/٢)، و (الأنباري، صفحة ٣٤٩/٢)

٩ - أي الموصولة المضافة مبنية أم معربة؟.

اختلف ابن السراج مع سيبويه والمازني ويونس في (أي) الموصولة، أمبنية أم معربة، واختار مذهب الخليل وهو الإعراب، فيما ذهب الآخرون إلى كونها مبنية. (الأنباري، صفحة ٥٨٣/٢) .

ثانياً: خلافه في الفروع النحوية

١ - (ما) التعجبية موصولة أم غير موصولة؟

اختلف ابن السراج مع الأخفش في (ما) في التعجب، فذهب الأخير إلى أن، (ما) في قولك: (ما أحسن زيداً) في موضع الذي، و(أحسن زيداً) صلتها، فيما ذهب ابن السراج إلى أن (ما) اسم تام غير موصول، فذكر أنّ (ما) في قولكَ: (ما أحسن زيداً) مبتدأ، و(أحسن) خبرهُ.

وقد طعن المبرد في رأي الأخفش، فيما اتفق ابن الأنباري مع رأي ابن السراج والمبرد وسيبويه. (ابن السراج، صفحة ٩٩/١)

٢ - جواز دخول (نعم) و(بئس) على (الذي)

اختلف ابن السراج مع شيخهِ المبرد في جواز دخول (نعم، وبئس) على (الذي)، فذهب المبرد إلى جواز ذلك فقال: «فَإِن قلت قد جَاءَ {وَالَّذِي جَاءَ بِالصّدقِ وَصدق بِهِ} فَمَعْنَاه الْجِنْس فَإِن الَّذِي إِذا كَانَت على هَذَا الْمَذْهَب صلحت بعد نعم وَبئسَ وَإِنَّمَا يكره بعد هَذَا تِلْكَ الْمَخْصُوصَة» (المبرد، صفحة ١٤٣/٢)، و (ابن السراج، صفحة ١٣٣/١) رأي ابن السراجفير واضح يفضَّل بيان رأيه في هذا بشكل أوضح. بيان موضع الشاهد من الآية.

٣ - هل يجوز إجراء (فعيل) و(فعل) مجرى اسم الفاعل؟

تابع ابن السراج المبرد في خلافهِ مع سيبويه الذي يجيز إجراء(فعيل، فعل) مجرى اسم الفاعل، وقدّ ردّهُ المبرد، فذكر أنّ ما ذهبَ إليهِ سيبويه في إجازة نصب(رحيم، وعليم) لا أراهُ جائزاً، أمّا الكوفيون فلا يرون إعمال شيء من أبنية المبالغة؛ لفوات الصيغة التي لها مشابهة لاسم الفاعل (المبرد، صفحة ١١٤/٢) و (ابن السراج، صفحة ١٠٤/١)

٤ - إعراب كلمة(العراك) في قول لبيد (أرسلها العراك)

اختلف ابن السراج مع سيبويه والمبرد في إعراب كلمة(العراك) في قول لبيد بن ربيعة:

فأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفَقْ عَلَى نَغَصِ الدَّخَالِ (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ٣٧٢/١)، (المبرد، صفحة ٢٣٧/٣)

عقد سيبويه باباً لها سماه(باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنّهُ حال وقع فيهِ الأمر فانتصب (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ٣٧٠/١)، فيما رفض ابن السراج أن تكون لفظة(العراك) حالاً ولا تنتصب انتصاب الحال، وانتصابها انتصاب المصادر (ابن السراج، صفحة ١٦٧/١)، وخالف المبرد سيبويه في ذلك أيضا (المبرد، صفحة ٢٣٧/٣)، وذهب أبو البركات مذهب ابن السراج (الأنباري، صفحة ٦٧٧/٢)، فيما ذهب أبو علي الفارسي إلى أن هذهِ المصادر منصوبة على إنها مفعولات مطلقة للحال المقدرة قبلها (الفارسي، ١٩٦٩، صفحة ٢٠٠).

هل الكاف زائدة او بمعنى لكن في قولهم (إلا كناشرة) و(إلا كخارجة)

تابع ابن السراج أستاذه المبرد في جعله الكاف زائدة في قولهم:

إلا كَنَاشِرَةِ الَّذِي ضيَّعَتُمُ ... كالغُصْنِ في غُلوائِهِ المتنبّتِ

فهنا الكاف زائدة، وهذا ما ذهب إليهِ ابن السراج (ابن السراج، صفحة ٢٩٣/١) والمبرد (المبرد، صفحة ٤١٦/٤)، فيما ذهب سيبويه إلى أنها بمعنى (لكن) (سيبويه، ١٤٠٨ هـ -

١٩٨٨ م، صفحة ٣٢٨/٢)

٥ - ما المراد من (جلهم) في قول الأسود بن يعفر:

أَوْدَى ابنُ جُلهُمَ عبّادٌ بصرْمته إنّ ابن جُلهُم أَمْسَى حَيّةَ الوادِى

ذهب سيبويه إلى أنّ المراد من قول الأسود (جلهم) هو (أمّهُ) وذكر أن العرب يسمون المرأة جلهم والرجل جلهمة (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ٢٧٢/٢)، فيما ذهب ابن السراج إلى أن المراد (جلهمة) واحتج بأنّ العرب يسمون بذلك، وجوّز أن يكون الشاعر قصد أباه ويجوز قصد أمه، و وافقه أبو البراكات بذلك. (ابن السراج، صفحة ٣٦٦/١)، (الأنباري، صفحة ٢٨٨/١) هل يجوز أن نقول: ألا ماء ولو بارداً؟ .

عدّهُ سيبويه قبيحاً (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ١٤٢/٢)، فيما خالفهُ ابن السراج وعدّهُ جيداً (ابن السراج، صفحة ٤٠٧/١)

٦ - انتصاب قائمين في قولهم: هذا رجل مع امرأة قائمين على الحال أم بفعل ضمير؟

أجاز سيبويه نصب (قائمين) على الحال (سيبويه، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م، صفحة ٣٧٧/١)، ولم يجزّهُ ابن السراج (ابن السراج، صفحة ٢١٩/١).

٧ - هل يجوز العطف على عاملين؟

اختلف ابن السراج مع الأخفش في جواز العطف على عاملين، فذهب ابن السراج مذهب سيبويه وسائر البصريين في عدم إجازتهم ذلك وأفرد باباً سمّاه(باب العطف على عاملين) (ابن السراج، صفحة ٦٩/٢)، فيما خالفهم الأخفش وهو رأي الكوفيين أيضاً (الأخفش الأوسط، ١٩٩٠، صفحة ٢٨٥/١)

٨ - اختلافهم في جواز جعل المضاف والمضاف إليهِ بمنزلةِ (خمسة عشر)، وهل يجوز صرف (مدائن، محاريب)؟

اختلف ابن السراج مع الأخفش في إجازة جعل المضاف والمضاف إليهِ بمنزلة(خمسة عشر)، فذهب الأخفش إلى جواز ذلك، وكان يصرف مثل(مدائن ومحاريب)، و(مساجد محاريب)، و(جلاجل سلاسل)، فاعترض عليهِ ابن السراج ولم يجزهُ. (الأخفش الأوسط، ١٩٩٠، صفحة ٣٢٠/١)، (ابن السراج، صفحة ٩٧/٢)

٩ - اختلافهم في جواز الإضمار في الكاف في الشعر

اختلف ابن السراج مع سيبويه، فذهب سيبويه إلى جواز الإضمار في الكاف في ضرورة الشعر، وعدّهُ من القياس (سيبويه، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م، صفحة ٣٥٨/٢)، إلّا أن ابن السراج

أنكر عليهِ ذلك، (ابن السراج، صفحة ١١٧/٢) وعدَّهُ، ابن الحاجب فقال عنهُ مستهجن (ابن الحاجب، ٢٠١٠، صفحة ٣٣)

اختلافهم في (لام) لعل زائدة أم أصلية؟

ذهب البصريون إلى أنّ اللام زائدة في (لعل) ؛ لأنَّهم يقولون(عل)، أمّا ابن السراج فخالفهم وقال إنّها اختلاف في اللغات، والذي يقول لعل لا يقول (عل) إلّا مستعيراً بلغةِ غيرهِ و وافقهُ العكبري (العكبري، ١٩٩٥م، صفحة ٢٠٧/١)، أمّا الكوفيون فعدّوها أصلية (الأنباري، صفحة ١٧٧/١)

١٠ - اختلافهم في تأويل(ال) الداخلة في اسم الفاعل المجموع (الزاهدين) التي في قولهِ تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]

اختلف ابن السراج مع المبرد في (ال)، فذهب الأخير وبعض مشايخ البصريين إلى أنّ الألف واللام ليست بمعنى(الذي)، وإنهما دخلتا كما تدخل (ال) التعريف على الأسماء (المبرد، صفحة ١١٥/٣)، فيما ذهب ابن السراج على إنها بمعنى (الذي) (ابن السراج، صفحة ٢٢٣/٢)، وقوله في هذهِ المسألة هو قول الكسائي وتابعهم أبو البقاء في ذلك (العكبري، ١٩٩٥م، صفحة ١٢٧/٢) .

١١ - اختلافهم في جواز تقديم المميز على عاملهِ إذا كان العامل في التمييز فعلاً

خالف ابن السراج المازني والمبرد في إجازة تقديم المميز على عاملهِ، إذا كان العامل في التمييز فعلاً (المبرد، صفحة ٣٦/٣)، فيما لم يجزه ابن السراج (ابن السراج، صفحة ٢٢٩/٢)، وهذا ما ذهب إليهِ سيبويه أيضاً (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ٢٠٤/١)، وقبّح ابن جني تقديم الاسم على المميز (ابن جني، صفحة ٣٨٦/٢) .

١٢ - اختلافهم في حروف الجر الزائدة عاملة أم غير عاملة وتأويل قولهِ تعالى ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]

خالف ابن السراج سيبويه في إجازة عمل حروف الجر الزائدة، فذهب سيبويه إلى إعمال حروف الجر الزائدة (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ٩٢/١)، وذهب ابن السراج إلى عدم إعمالها (ابن السراج، صفحة ٤١٣/١).

اختلافهم في جواز الاقتصار على المفعول الأول مع الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.

اختلف ابن السراج مع سيبويه في إجازة الاقتصار على المفعول الأول مع الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فذهب سيبويه إلى عدمِ جواز ذلك (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م،

صفحة ٣٧/١)، فيما ذهب ابن السراج إلى جواز الاقتصار على المفعول الأول، وعدم إجازة الاقتصار على المفعول الثاني. (ابن السراج، صفحة ١٧٧/١) .

١٣ - اختلافهم في إجازة الإخبار عن المصدر النكرة وعن المصدر المضمر فعله وعن الهاء بعد مذكور كما في قول العرب: ويحهُ رجلاً.

اختلف ابن السراج مع المازني في إجازتهِ الإخبار عن المصدر النكرة، وإجازتهِ الإخبار عن المصدر المضمر فعلهُ، وإجازتهِ الإخبار عن الهاء بعد مذكور، فجوّز المازني ذلك، وردَّهُ ابن السراج. (ابن السراج، صفحة ٢٩٧/٢)

١٤ - اختلافهم فيما استشهد بهِ سيبويه لحالة التقديم والتأخير، ويراه المبرد وابن السراج على إضمار الفاء لا غير.

استشهد سيبويه بمجموعة من الأبيات الشهرية على التقديم والتأخير، وأجاز أن تأتي على إضمار الفاء، فيما عدّها المبرد وابن السراج من إضمار الفاء لا غير. (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ٦٧/٣)، (ابن السراج، صفحة ٤٦٢/٣)

١٥ - اختلافهم في جواز تذكير المؤنث على التأويل

اعترض ابن السراج على احتجاج المبرد بقولهِ تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] في ردّهِ على إجازة النحويين اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليهِ في ضرورة الشعر، فذكر المبرد أنّ ما يأتي من الشعر يكون جميلاً ومجازًا للضرورات، فذكر أنّهُ أجرى خاضعين على الهاء والميم التي أضيفت إلى الأعناق، وهذا ما اعترض عليهِ ابن السراج (المبرد، صفحة ١٩٩/٤)، (ابن السراج، صفحة ٤٧٨/٣، ٤٧٩) .

ثالثاً: خلافهُ في مسائل النظام الصرفي

١ - اختلافهم في جمع الجمع، أمطرد هو أم يقرأ ما يسمع؟

تابع ابن السراج أستاذه المبرد في خلافهم مع سيبويه في جمع الجمع، فسيبويه لا يراه مطرداً، فقال: » اعلم أنه ليس كلُّ جمع يجمع، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر يجمع» (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ٦١٩/٣)، فيما ذهب ابن السراج مذهب المبرد في إجازته جمع كل جمع (ابن السراج، صفحة ٣٢/٣)، بينما اختار الرضي ما ذهب إليهِ سيبويه (الرضي الإستراباذي، ١٩٧٥، صفحة ٢٠٨/٢)

٢ - اختلافهم في (انطلاق) في التصغير، هل هو(نُطَيْليق أم طُلَيْق أم طُلَييق)؟

اختلف ابن السراج مع المازني في تصغير كلمة(انطلاق)، فذهب المازني إلى تصغيرها

(طُلَيْق) و(طُلَييق)، فيما اختار ابن السراج ما ذهب إليهِ سيبويه من إنّ تصغيرها (نُطَيْلِيق) (ابن السراج، صفحة ٤٦/٣)

٣ - اختلافهم في تصغير(إبراهيم، وإسماعيل)

اختلف ابن السراج مع سيبويه وغلّطَهُ في تصغيره ل إبراهيم على بُرَيْهيم، وإسماعيل على سُمَيْعِيل، وغلّطهُ ابن السراج؛ لأنّهُ حذفَ الهمزة فجعلها زائدة، ويلزمه تصغيرها على أُبَيْرِيه (ابن السراج، صفحة ٥١/٣)، وكان المبرد يقول: أُبَيْره، وأُسَيْمِع؛ لأنّ؛ الألف لا تدخل على بنات الأربعة (المبرد، صفحة ٢٤٤/٢)

٤ - اختلافهم في حذف عين استحييت للتخفيف أم لالتقاء الساكنين؟

اختلف ابن السراج مع سيبويه في سبب حذف عين (استحييت)، فقد نسب ابن السراج إلى سيبويه أنّهُ يقول: حُذِفَت لالتقاء الساكنين، وقد وهم ابن السراج في ذلك؛ لأنّ من قال ذلك هو الخليل، وكان سيبويه ينقل عنهُ، (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ٥٣٥/٣) فيما ذهب ابن السراج إلى أنّ سبب حذفها هو الاشتغال لما دخلت عليهِ الزوائد السين والتاء. (ابن السراج، صفحة ٢٥٠/٣)

٥ - اختلافهم في سبب مجيء جمع ثور على ثيرة

اختلف ابن السراج مع سيبويه والمبرد في سبب مجيء جمع (ثور) على ثيرة، فذهب سيبويه إلى أنّ سبب قولهم (ثيرة) أنّ أصلها ثورة فقلبوا منها الواو إلى الياء؛ لأنّها جاءت بعد كسرة (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ٥٨٨/٣)، فيما ذهب المبرد إلى أنّهم بنوه على(فعلة)، ثم حركوه فصار(ثيرة) (المبرد، صفحة ١٣٠/١)، أمّا ابن السراج فذهب إلى أنّهُ مقصور من فعالة؛ لأنّ فعالة من أبنية الجمع، و(فعلة) ليست من أبنيتهِ (ابن السراج، صفحة ٣١١/٣).

٦ - اختلافهم في (سرية) هل هي (فُعَلِيَّةٌ)أم(فُعِيلَةٌ) وممَ مشتقة؟

اختلف ابن السراج مع الأخفش في (سرية) وما تقديرها، فذهب الأخفش إلى أنّها (فُعِيلَةٌ)، بينما ذهب ابن السراج إلى أنّها (فُعْلِيَّةٌ) مشتقةٌ مِنَ (السرِّ)؛ لأَنَّ الإنسان كثيراَ ما يُسِرُّها ويسترُ أَمْرَها عن حُرَّتِهِ (ابن السراج، صفحة ٣٤٢/٣).

٧ - اختلافهم في فعلان من حييت، حييان أم حيوان؟

غلّط ابن السراج الأخفش في أنّهُ يقول في (فعلان) من (حييت) (حييان)، فذكر أنّهُ لو كان ما حُكي عن الأخفش صحيحاً فهو غلط (ابن السراج، صفحة ٣٦٠/٣).

٨ - اختلافهم في بناء ضرب على مثال اطمأن أهو ضريب أم ضربب؟

اختار ابن السراج رأي المازني، وصوّبهُ في خلافهِ مع الأخفش في بناء(ضرب) من (اطمأن)، فقد كان الأخفش ينقل الحركة على اللام الأولى فيقول: ضربَب، فيما ذهب المازني وابن السراج في نقلها على اللام الثانية، فيقولون: (ضَرْبَبٌ) (ابن السراج، صفحة ٣٥١/٣).

٩ - اختلافهم في (قويت) على مثال: كوألل أهو: قويا أم قووا؟

تابع ابن السراج الأخفش في خلافهِ مع سيبويه في بناء(قويت)، فذهب سيبويه إلى أنّها قووا (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ٤١٣/٤)، فيما ذهب الاخفش وابن السراج إلى أنها قويا (ابن السراج، صفحة ٣٧٦/٣).

١٠ - اختلافهم في هَذا أَفعلُ مِنْ هَذا مِنْ «أَمَّمْتُ أهو: هذا أَوَّمُ من هذا أم هذا أيم من هذا، وتصغير (أيمة) أهو أويمة أم أييمة؟

اختار ابن السراج راي الاخفش في خلافهِ مع المازني، فذكر الاخفش أنها هذا أوم من هذا، فجعلها واواً حين تحركت بالفتحة، وقال في تصغير (أيمة) أُوَيْمة، فيما كان المازني يرى القياس: هذا أيَم من ذا، ويُصَغر (أيمة) على أُيَيْمة، واختار ابن السراج ما ذهب إليهِ الأخفش (ابن السراج، صفحة ٣٧٨/٣)

الدراسة الإحصائية للمبحث الأول:

ت	مسائل خلافية في الأصول وعددها (٩)	
١	خالف فيها سيبويه	٣
٢	خالف فيها المبرد	٤
٣	خالف فيها الأخف	٢
	المجموع	٩

ت	(٢)مسائل خلافية في الفروع النحوية وعددها (١٩)	
١	خالف فيها سيبويه	١٠
٢	خالف فيها المبرد	٤

٣	خالف فيها الأخفش	٣
٤	خالف سيبويه والمبرد	١
٥	خالف المازني	١
	المجموع	١٩

ت	(٣)مسائل خلافية في المباحث الصرفية وعددها (١٠)	
١	خالف فيها سيبويه	٥
٢	خالف فيها الأخفش	٣
٣	خالف المازني	٢
	المجموع	١٠

مجموع المسائل التي خالف فيها البصريين (٣٨):

ت	ذكره لعلماء المذهب البصري	
١	الخليل	١٥٢
٢	سيبويه	٣٨٧
٣	المبرد	١٣٤
٤	الأخفش	١١٧
٥	المازني	٦٥
٦	يونس	٦١
٧	أبو زيد الأنصاري	١
٨	الجرمي	١
٩	الرياشي	١
	المجموع	٩٠٤

ذكرهِ لمصطلحات أشار بها إلى انحيازه للمذهب البصري:

١	ذكر مصطلح البصريين	١٨
٢	ذكر كلمة أصحابنا وعنى بها البصريين	٢٣
٣	ذكره لكلمة مذهب	٣٦
	أشار للخلاف بصيغة (اختلف، والخلاف)	٨

المبحث الثاني: مسائل خالف فيها الكوفيون

١ - خلافه في مسائل الأصول النحوية

٢ - خلافه في مسائل الفروع النحوية

٣ - خلافه في مسائل النظام الصرفي

أولاً: خلافه في مسائل الأصول النحوية

١ - خلافه في جواز أن يقوم الفعل مقام الاسم المخصوص بالمدح والذم

اختلف ابن السراج مع الكسائي، إذ يُجيز الأخير (نعم الرجل يقوم وقام عندك)، فيما منع ابن السراج ذلك ولم يُجزْه. (ابن السراج، صفحة ١١٨/١).

٢ - خلافه في (إن) تعمل النصب في الاسم فقط، أم هي الرافعة للخبر أيضاً؟

اختلف ابن السراج مع الكوفيين في (إن وأخواتها)وفي عملها بالاسم والخبر، فذهب الكوفيون إلى أنها عملت في الاسم فقط وتركت الخبر على حاله كما كان مع المبتدأ، خالفهم ابن السراج في ذلك، وذهب إلى أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وكذلك حكم أبو البركات بفساد قول الكوفيين (ابن السراج، صفحة ٢٣٠/١).

٣ - خلافهِ في جواز أن تكون نية الجزاء على تقديم الفعل في قولك: أقوم إن تَقُمْ

اختلف ابن السراج مع الكوفيين في تقديمهم الجزاء على (إن)، فجوّز الفراء والكسائي نية الجزاء على تقديم الفعل، فأصل الجزاء عندهم أن يكون مقدّماً على (إن)، فردّ ابن السراج ما ذهبوا إليهِ، وعدّهُ مخالفاً لمعنى الكلام (ابن السراج، صفحة ١٨٧/١). ما اعراب الفعل المقدم «أقوم» أهو مرفوع أو مجزوم في رأي ابن السراج يرجى مزيد توضيح

٤ - خلافهم في جواز تقديم معمول خبر(ما) النافية عليها

خالف ابن السراج الكوفيين في ذلك، فذهب الكوفيون إلى جواز تقديمهِ، وخالفهم ابن السراج في عدم جواز ذلك (ابن السراج، صفحة ٢/٢٣٥)، (الأنباري، صفحة ١/١٤٠) .

٥ - خلافهم في جواز تقديم معمول العامل على (إنّ) الشرطية

أجاز الكوفيون ذلك، ولم يُجز ابن السراج تقديم معمول العامل على إن الشرطية (الأنباري، صفحة ٢/٥١٤)

٦ - خلافهم في أفعل من كذا، هل هو مصروف في الشعر أم لا؟

خالف ابن السراج الكوفيين في ذلك، إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ كل شيءٍ مما لا ينصرف مصروف في الشعر إلّا (أفعل) الذي معهُ(من كذا) نحو: هذا أفعل منك بينما خطّأ ابن السراج رأيهم هذا؛ لأنّ للشاعر أن يصرف في الشعر جميع ما لا يصرف؛ ولأنّ الأصل في الأسماء كلها الصرف (ابن السراج، صفحة ٣/٣٤٧)

ثانياً: خلافهُ في مسائل الفروع النحوية

١ - خلافهم في جواز رد (كان) إلى ما لم يسمَ فاعلهُ، فنقول: (كين قائم)

اختلف ابن السراج مع الفراء في هذهِ المسألة، فذهب إلى أن أجازوا في: كان زيدٌ قائماً أن يردّوه إلى ما لم يسمَ فاعلهُ، فيقولون: كين قائم، بينما لم يُجز ابن السراج ذلك (ابن السراج، صفحة ١/٨١).

٢ - جواز الفصل بين نعم وفاعلها

اختلف ابن السراج مع الكسائي، فذهب الأخير إلى إجازة الفصل بين نعم وفاعلها، ومنع ابن السراج ذلك (ابن السراج، صفحة ١/١١٨).

٣ - اختلافهم في (واقفاً) في قولك: مررتُ بزيدِ واقفاً، أهو منصوب على الحال أم على الخبرية؟

اختلف ابن السراج مع الكوفيين في إعراب (واقفاً)، فنقل إنّهم يجيزون نصبهِ على الخبر ويجعلونهُ كنصب خبر (كان) وخبر (ظنّ)، فخالفهم في ذلك. (ابن السراج، صفحة ١/١٥٣) .

٤ - خلافهم في نعت اسم (إنّ) أو توكيده أو البدل منهُ، هل يجوز الرفع فيه أم النصب؟

اختلف ابن السراج مع الكوفيين، فقد جوزوا الرفع في نعت اسم (إن) أو توكيده أو البدل منهُ، فذهب الكسائي إلى إجازتهِ، وأجازهُ الفراء أيضاً، فيما ذهب ابن السراج إلى النصب لا

غير، وإن الرفع جاء على الغلط (ابن السراج، صفحة ٢٥٧/١).

٥ - خلافهم في هاء العماد، أموحدة أم يجوز فيها التأنيث، وهل يجوز أن يأتي بعدها فعل وفاعل أو لا يجوز؟

اختلف ابن السراج مع الكوفيين في هذهِ المسألة، فذهب الفراء إلى أنّها إذا كانت قائمة جاريتك، فيما ذهب ابن السراج إلى أنّها موحدة لا تُثنى، ويجوز أن يأتي بعدها فعل وفاعل. (ابن السراج، صفحة ٢٥٧/١).

٦ - خلافهم في إعراب(مثل) في قولهِ تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]

اختلف ابن السراج مع الكوفيين في هذهِ المسألة، فذهب الكوفيون إلى جواز في (مثل) أن ينتصب محلاً، وهو الظرف، فيجوز عندهم زيد مثلك بالنصب، فعلى قولهم ينصبونها على المحل، فيما اختار ابن السراج رأي أبي عمرو الجرمي في إعراب مثل حال للنكرة (حق). (ابن السراج، صفحة ٢٧٦/١).

٧ - خلافهم في (إلّا، وغير) إذا اجتمعا هل تكون إحداهما استثناء والأخرى تتبع ما قبلها؟

ذهب الكوفيون في أنَّ (إلّا وغير) إذا اجتمعتا تكون إحداهما تتبع ما قبلها، وإحداهما استثناء، فيما ذهب ابن السراج إلى أن (غير) في قولك: ما جاءني أحدٌ إلّا زيد غير عمرو، إنما انتصب؛ لأنّهُ لا يجوز أن يرفع بالفعل فاعلين، وهذا مذهب سيبويه أيضاً. (ابن السراج، صفحة ٣٠٣/١).

٨ - خلافهم في جواز اجتماع الألف واللام والإضافة في التمييز، وهل يجوز النصب في قولهم: خمسة أثواباً؟

أجاز الكسائي اجتماع الألف واللام والإضافة في التمييز، فكان الكسائي يضيفه، فيما ذهب ابن السراج والبصريون إلى عدم جواز اجتماع الألف واللام والإضافة (ابن السراج، صفحة ٣٢٥/١).

٩ - خلافهم في جواز اتصال حتى بالهاء والكاف، فنقول: حتاك، حتاه.

أجاز الكوفيون اتصال الهاء والكاف ب(حتى) في الخفض، ولا يجيزونه في النسق، وخالفهم ابن السراج في ذلك وتابع سيبويه بعدم القول ب (حتاه). (ابن السراج، صفحة ٤٢٦/١).

١٠ - خلافهم في الاحتجاج لتركيب (أفعل) في باب إضافة أفعل إلى ما هو بعض لهُ

خالف ابن السراج الفراء في احتجاجهم لتركيب أفعل في باب إضافتهِ إلى ما هو بعض لهُ، وجمعهِ وتأنيثهِ، فنقول: هذا أفضل من زيد، وهذهِ أفضل من زيد، فخالفهم ابن السراج واحتج بذلك أن (أفعل) اسم مركب يدل على فعل وغيره، فلا يجوز تثنيته وجمعه كما لا يجوز تثنية الفعل وجمعه. (ابن السراج، صفحة ٧/٢).

١١ - خلافهم في جواز مجيء الضمير المتصل بدلاً من الضمير المنفصل في جمع المؤنث

ذهب الكسائي إلى إجازة وصل الضمير المتصل بدلاً من الضمير المنفصل، وردّهُ ابن السراج ورفض ذلك. (ابن السراج، صفحة ١١٨/٢).

خلافهم في جواز تقديم ضمير الفصل على المبتدأ وعلى كان.

نقل ابن السراج عن الكسائي أنّهُ حُكِي عنهُ قولهُ جواز تقديم ضمير الفصل على المبتدأ الذي يسميه الكوفيون (عمادًا) وقد ردَّ ابن السراج ذلك ولم يجزهُ. (ابن السراج، صفحة ١٢٥/٢).

١٢ - خلافهم في جواز الإجابة بالفاء في الأسماء التي سمي بها الأمر.

أجازه الفراء بالدعاء مع الشروط، ولم يجزه ابن السراج (ابن السراج، صفحة ١٨٦/٢).

خلافهم في جواز تقديم شيء مما يتصل بالصفة على الموصوف.

خالف ابن السراج الكوفيين في إجازتهم تقديم ما يتصل بالصفة على الموصوف، فإذا قلت: عبدالله رجل يأكلُ طعامك، فيجوز عندهم تقديم(طعامك) على عبدالله فيما لم يجزه ابن السراج. (ابن السراج، صفحة ٢٢٥/٢) .

١٣ - خلافهم في جواز تقديم ما بعد حرف العطف أو ما اتصل بهِ على حرف العطف.

ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك في الشعر، فقدّموا حرف النسق مع المنسوق بهِ على ما نسق بهِ عليهِ، فيما لم يجزهُ ابن السراج. (ابن السراج، صفحة ٢٢٦/٢).

١٤ - خلافهم في أصل (الذي، لذي)

ذهب الكوفيون إلى أنّ أصل (الذي) هذا وهذا عندهم أصلهُ ذال واحدة، فيما ذهب ابن السراج مذهب البصريين في أنّ أصل الذي (لذي) مثل (عمي) ولزمته الألف واللام فلا يفارقانه. (ابن السراج، صفحة ٢٦٢/٢، ٢٦٣).

١٥ - خلافهم في جواز أن تأتي صلة(ما) و(الذي) من غير اشتمالها على مضمر ظاهر

او محذوف.

أجاز الفراء مجيء صلة (ما) و(الذي) من دون مضمر ظاهر أو محذوف، فيما لم يُجزهُ ابن السراج. (ابن السراج، صفحة ٣٤٢/٢).

١٦ - خلافهم في جواز دخول الموصول على الموصول إذا اختلفا.

اختلف ابن السراج مع البغداديين الذين هم على مذهب الكوفيين، فذهبوا إلى جواز ذلك إذا كان الاسم الموصول مختلفاً، امّا ابن السراج فذهب إلى عدم إجازتهِ؛ لأنّ العرب لا تجمع بين الذي والذي. (ابن السراج، صفحة ٣٣٥/٢)

١٧ - خلافهم في جواز ترك صرف ما لا ينصرف في الشعر.

تابع ابن السراج أستاذهُ المبرد في خلافهِ مع الكوفيين في مسألة جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر، فذهب الكوفيون إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في الشعر، فيما ذهب ابن السراج والمبرد إلى عدم جواز ذلك. (ابن السراج، صفحة ٤٣٧/٣).

ثالثاً: خلافهُ في المسائل الصرفية.

١ - خلافهم في جواز حذف الياء في (أخشين).

أجاز الكوفيين حذف الياء المفتوح ما قبلها في (أخشَين) ومنعهُ ابن السراج. (ابن السراج، صفحة ٢٠٤/٢).

٢ - خلافهم في (مؤونة) من الأين أم من الأون، وهل هي مفعولة أم مفعلة؟

ذهب الفراء إلى أنّ (مؤونة) من الأين وهو التعب والشدة، فيما ذهب ابن السراج إلى أنّها من الاون، وهي على وزن (مَفْعُلَةٌ). (ابن السراج، صفحة ٣٤٩/٣).

٣ - خلافهم في حذف الزوائد في النداء كلها.

٤ - ذهب الكوفيون إلى حذف الزوائد كلها من الاسم، فكانوا يجيزون يا جرجر في: ياجرة، وقدّ ردّ ابن السراج ذلك ولم يجزهُ. (ابن السراج، صفحة ٣٧٥/١)

الدراسة الإحصائية للمبحث الثاني:
خلافهُ مع الكوفيين بلغ (٢٨) مسألةً

ت	مسائل خلافية في الأصول وعددها (٦)	
١	خالف لكسائي	١
٢	خالف الفراء	١
٣	خالف الكسائي والفراء	١
٤	خالف ثعلب	١
٥	مسائل لم يصرح فيها بالخلاف ولكن ردَّ الكوفيين فيها	٢
	المجموع	٦

ت	مسائل خلافية في الفروع النحوية وعددها(١٩)	
١	خالف الكسائي	٣
٢	خالف الفراء	٦
٣	خالف الكسائي والفراء	٥
٤	مسائل اختلف فيها مع الكوفيين وردّهم من دون ذكر أسماء	٥
	المجموع	١٩

ت	(٤)مسائل خلافية في المباحث الصرفية وعددها(٣)	
١	خالف الفراء	١
٢	لم يُصَرِح بالخلاف	٢
	المجموع	٣

ت	ذكرهِ لعلماء المذهب الكوفي	
١	الكسائي	٢٩

٢	الفراء	٤٨
٣	ذكره مصطلح الكوفيين	٢٩
٤	ثعلب	٦
٥	الأحمر	٤
٦	الطوال	١
	المجموع	١١٥

المبحث الثالث: بعض المسائل الخلافية البصرية ابن السراج ليس طرفاً فيها

مسائل بصرية ليس ابن السراج طرف فيها:

١ - كان يعرض مسائل خلافية بين سيبويه والمبرد دون أن يرد عليها، أو أن يكون له رأي فيها منها قال المبرد:

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطيرُ ترقبه وقوعاً

إنه لا يجوز في (بشر) إلا النصب، أما سيبويه فأجاز منه (الجر) (ابن السراج، صفحة ١٣٥/١)

٢ - خلاف بين سيبويه والمبرد عند اجتماع الضمائر والتزام الترتيب فيها من الأقرب إلى الأبعد فنقول: أعطانيه وأعطانيك، ويجوز أعطاكني أي: أن تقدم المخاطب على المتكلم وإن كان المتكلم رتبته التقديم لكن أن تبدأ بالغائب فهذا محل خلاف بين سيبويه والمبرد نقله ابن السراج دون تعقيب. (ابن السراج، صفحة ١٣٠/٣)

٣ - مسائل خلافية بين سيبويه ويونس كان يعرضها ابن السراج ولم يكن طرفاً فيها منها:

قولهم في الوقف والوصل على (اضربن زيداً) حيث نقل سيبويه ما قاله يونس وناس من النحويين يقولون: (اضربان زيداً، واضربنان زيداً) ويقولون في الوقف ضربا، واضربْنَا فيمدونَ إذا وقع بعدها ألف ولام أو ألف وصل جعلوها همزة مخففة (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ٥٢٧/٣) (ابن السراج، صفحة ٢٠٣/٢) .

٤ - نقلهِ تعليق سيبويه من دون أن يعلق عليهِ، فكأنّهُ ارتضاه، وذلك في تعليقهِ على قول العباس بن مرداس:

ومرّةً يحميهم إذا ما تبدّدوا ... ويطعنهم شزراً فأبرحت فارساً

قال سيبويه: » كأنّهُ قال: فكفى بكَ فارساً، وإنّما يُريد كفيتَ فارساً، ودخلتهُ هذهِ الباءِ توكيدًا، ومن ذلك قول الاعشى: تقول ابنتي حين جَدَّ الرحيلُ فأبْرحتَ ربًّا وأبرحتَ جاراً (سيبويه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ١٧٥/٢)

ملخص الدراسة الإحصائية:

يمكن تقسيم المسائل الخلافية على قسمين:

الأول: مسائل خالف فيها أصحابهُ البصريين وبلغ عددها (٢٣) مسألةً.

الثاني: مسائل خالف فيها الكوفيين، وبلغ عددها(٢٨) مسألةً.

أمّا القسم الأول فسمتهُ على:

١ - مسائل خلافية في الأصول النحوية وبلغ عددها (٩)، منها(٣) خالف فيها سيبويه، و(٤) خالف فيها شيخهُ المبرد، و(٢) خالف فيها الأخفش.

٢ - مسائل خلافية في الفروع النحوية، وبلغ عددها (١٩) مسألةً، منها (١٠) مسائل خالف فيها سيبويه، و(٤) خالف فيها المبرد، و(٣) خالف فيها الأخفش، ومسألة خالف فيها سيبويه والمبرد، ومسألة خالف فيها المازني، ليصبح عدد المسائل الخلافية في الفروع النحوية(١٩) مسألة.

٣ - مسائل خلافية في النظام الصرفي مجموعها (١٠) مسائل، (٥) منها خالف فيها سيبويه، و(٣) خالف فيها الأخفش، و(٢) خالف فيها المازني.

القسم الثاني: مسائل خالف فيها الكوفيين، وبلغت(٢٨) مسألةً مقسّمة على:

١ - مسائل خلافية في الأصول النحوية وبلغ عددها(٦).

٢ - مسائل خلافية في الفروع النحوية وبلغ عددها (١٩).

٣ - مسائل خلافية في النظام الصرفي وبلغ عددها (٣).

ملخص البحث:

بعد تتبع كتاب الأصول، وإحصاء المسائل الخلافية فيه، وبعد البحث والدراسة والاستعانة بالمصادر، ولا أبخسُ فضل المكتبة الشاملة في مساعدتي في البحث والتقصي في أمّات الكتب توصلتُ لخلاصة مفادها.

١ - خلافهُ مع سيبويه في بعض المواقف، وهذا يدلُ على أنّ كتاب الأصول لم يكن تبعاً

للكتاب، بل كان يخالف ويعلق ويحلل ويصوغ ويردّ.

٢ - عرض آراء سيبويه في بعض المسائل دون أن يعلّق عليها، ومسائل عرضها بصياغة مختلفة ليُفَسِر صعوبتها.

٣ - كان يستشهد برآي شيخهُ المبرد حين يرد على سيبويه والكوفيين.

٤ - يعرض خلاف المبرد مع الكوفيين دون أن يعلق ويبدي رأيهُ.

٥ - من خلال استعراضنا للمسائل الخلافية وجدناهُ يقف في بعض القضايا مع المبرد مخالفاً سيبويه، وفي بعضها الأخر وقف مع سيبويه وخالف المبرد.

٦ - انفرد في بعض المسائل، منها: أنّ (لما) تأتي ظرفاً بمعنى حين (ابن السراج، صفحة ٢٥/١)، وإنّ (إمّا) ليست حرف عطف فعلاً (ابن السراج، صفحة ٢٧/١)، واسم الإشارة هو أعرف المعارف (ابن السراج، صفحة ٢٦/١)، كما يستحسن صيغة: مررتُ برجلٍ حسان قومه؛ لأنّ جمع التكسير يعرب كالمفرد (ابن السراج، صفحة ٢٦/١).

٧ - نجح ابن السراج في فصل العلوم التي تناولها من نحوية، وصرفية، إذ كان منهجهُ قائماً على جمع المتجانس والمتشابه، فضلاً عن إيجاده باباً لا يمكن تجاهلهُ، أو وضعهُ في ثنايا الأبواب، فهو لا يدخل ضمن الصرف والنحو، فارتضى أن يختتم كتابهُ فيه وهو باب الضرورات الشعرية.

٨ - اتبع ابن السراج منهجاً تأصيلياً من خلال عرضهِ لآراء العلماء الذين سبقوه أمثال يونس والخليل وسيبويه والمبرد.

٩ - خلط في المصطلحات البصرية والكوفية؛ ولعل مرجع ذلك أنّهُ عوّل على مسائل الكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة.

١٠ - أغلب المسائل الخلافية التي ذكرها ابن السراج يمكن عدّها من الخلافات الفرعية الدقيقة مما اختلفت فيهِ المدارس النحوية، كما يمكن عدّ كتاب الأصول من الأسفار التي وثقت الخلاف في المسائل الفرعية .

١١ - اعتمد ابن السراج مبدأ التعليل في عرض المسائل الخلافية بينهُ وبين الآخرين، كما يعتمد الأصول النحوية في الردّ على من خالفهُ.

١٢ - من أسباب الخلاف بين ابن السراج وبعض العلماء يرجع إلى وحدة العلامة الإعرابية للمفردات التي تتقيد بها الجملة العربية على الرغم من اختلاف معانيها النحوية.

١٣ - لم يُصرّح بالخلاف، فكان بيكر المسألة ويخالف ويَرُدّ من دون ذكر الفريق الذي

خالفهُ، وهذا ما صرّح بهِ في نهاية كتابهِ حين ذكر أنّهُ ألف هذا الكتاب للأصول والوصول إلى الإعراب، وعدم ذكر المخالفين؛ لأنّ الكلام فيها يطول. (ابن السراج، صفحة ٣٨١/١).

١٤ - بعد اطلاعنا على الدراسة الإحصائية نراه يتفق مع الكوفيين أكثر من اتفاقه مع البصريين مما يدل على عدم اهتماه بالخلاف.

١٥ - التزم ابن السراج القراءة وجهاً للرد على من خالفهُ في تحديد الوجه الإعرابي في كثير من المفردات في تراكيب معينة؛ لأنّ القراءة عنده سُنّة متبعة يلزم قبولها لجريانها على الأفصح في اللغة.

المراجع:

أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين العكبري. (١٩٩٥م). اللباب في علل البناء والإعراب (المجلد ١). (د. عبد الإله النبهان، المحرر) دمشق: دار الفكر.

أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، الأخفش الأوسط. (١٩٩٠). معاني القرآن (المجلد ١). (د.هدى محمود قراعة، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن ابراهيم ابن خلكان. (بلا تاريخ). وفيات الأعيات وأنباء أبناء الزمان. (احسان عباس، المحرر) بيروت: دار صادر.

أبو الفتح عثمان ابن جني. (بلا تاريخ). الخصائص (المجلد ٤). (محمد علي النجار، المحرر) مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج. (بلا تاريخ). الأصول في النحو. (عبدالحسين الفتلي، المحرر) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي . (بلا تاريخ). تاريخ بغداد. (بشار عواد معروف، المحرر) بيروت: دار الغرب الاسلامي.

أبو علي الفارسي. (١٩٦٩). الإيضاح العضدي (المجلد الأولى). (د. حسن شاذلي فرهود، المحرر) كلية الآداب - جامعة الرياض.

جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي ابن الحاجب. (٢٠١٠). الكافية في علم النحو (المجلد ١). (الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، المحرر) القاهرة: مكتبة الآداب .

شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي . (١٩٩٣ م). معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (المجلد ١). (إحسان عباس، المحرر) بيروت: دار الغرب الإسلامي، .

عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر سيبويه. (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي الأنباري. (بلا تاريخ). الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والوفيين. المكتبة العصرية.

محمد المختار ولد اباه. (٢٠٠٠م). تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب (المجلد ٢). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

محمد بن الحسن نجم الدين الرضي الإستراباذي. (١٩٧٥). شرح شافية ابن الحاجب. (مجموعة من الأساتذة، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المبرد. (بلا تاريخ). المقتضب. (محمد عبد الخالق عظيمة.، المحرر) بيروت، لبنان: عالم الكتب. - بيروت.

محمود محمد الطناحي. (بلا تاريخ). فهارس كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج المتوفي ٣١٦هـ. القاهرة: مكتبة الخانجي.